متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

صدى العلوم

العدد 13

السنة الثالثة

تموز 2026

دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

المحتويات

11 **الافتتاحية: حماية الإنسان والوطن مسؤولية كبرى يتحمّلها الجميع** د. حسن محمد إبراهيم

16 **الرياضة والاقتصاد من ساحات اللعب إلى ساحات المال** أ.م.د. فاطمة عز الدين

60 **الواقع السوسيو-ديموغرافي والقانوني للنازحين جرّاء العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام 2026** راكيل سمير حسن

103 **أطر معالجة مقالات الصحافة الخليجية لأزمة كورونا** السيد طاهر قاسم فضل

143 **الخطاب الرقمي حول الحرب الإسرائيلية على لبنان (2023 - 2024)** فادي الحاج حسن

الافتتاحية:
حماية الإنسان والوطن
مسؤولية كبرى يتحمّلها الجميع

د. حسن محمد إبراهيم[1]

باتت الديمقراطية اليوم في مكان لا تُحسد عليه، فعلى الرغم من تأكيد المنظّرين والسياسيّين وعلماء الاجتماع، وحتى كل من آمن بالإنسان ويؤمن به، أن كرامة الإنسان والدفاع عنه لا يمكن أن تنفصل عن أصول الإنسانيّة والأخلاق والسياسة والاجتماع والدين والدنيا والآخرة، وأن تنظيم المجتمع والدولة والعلاقة بينهما لا يجاري تطبيقها اليوم ما كتبه المنظّرون في الفكر الاجتماعي والسياسي، حتى وإن ادّعى أرباب السلطات الديكتاتورية الفعلية أنهم سادة الحرّيّة والديمقراطيّة.

يجد الناظر في مختلف الشرائع السماوية، وحتى الوضعيّة منها، ما يوجب احترام الإنسان بشخصه وماله وأرضه وعرضه وبيته وكرامته وحريّته، وقد أنزل الله تعالى في القرآن الكريم ما يشير إلى قيمة الإنسان وكرامته ﴿**وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**﴾ (سورة الإسراء، الآية 70)، وهذه دلالة على التأسيس الإلهي لكرامة الإنسان ومكانته وتفضيله على سائر المخلوقات، ثم جاءت آية أخرى لتحدّث عن حرمة سفك دمه والاعتداء عليه في قوله تعالى ﴿**مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ**

(1) رئيس التحرير.

أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ (سورة المائدة، الآية 32). وكذلك ورد في الإنجيل حول قيمة الإنسان وحريّة الإرادة **﴿لأَنَّهُ مَاذَا يَنْتَفِعُ الإِنْسَانُ لَوْ رَبِحَ الْعَالَمَ كُلَّهُ وَخَسِرَ نَفْسَهُ؟﴾** (مرقس 8: 36)، ويشير إلى أن قيمة النفس الإنسانية فوق كلّ مكسب مادّي أو سياسي، ولا يجوز المساومة عليها، بل يتوجّب الحفاظ على متعلّقاتها ومواردها ومسكنها. وأيضًا ما ورد في التوراة في حرمة الأرض **﴿وَالأَرْضُ لاَ تُبَاعُ بَتَاتاً، لأَنَّ لِيَ الأَرْضَ، وَأَنْتُمْ غُرَبَاءُ وَنُزَلاَءُ عِنْدِي﴾**. لذلك؛ فإن الوجوب، وليس الترف، يقتضي الدفاع عن الإنسان وأرضه وعرضه وماله، حتى وإن قضى دونها، فإنه شهيد في سبيل الله.

وفي جانب آخر، فإن كتابات علماء الاجتماع والسياسة، أفادوا في الحديث عن الديمقراطية، وحفظ الإنسان، مثال «جون لوك» بما يُنقل عنه في كتابه «**الحكومة المدنية**» والحديث عن السلطة السياسيّة الواجب عليها أن تراعي «الحال التي عليها الناس بالفعل: وهي الحرّيّة المطلقة في تسيير دفّة أعمالهم، والتصرّف في ممتلكاتهم وأشخاصهم حسب ما يرونه موافقًا لهم ـفي نطاق قانون الطبيعةـ دون مطالبتهم بالتخلّي عن شيء، أو الاعتماد على إرادة أي شخص آخر»، كذلك فرض المساواة بين الناس «دون أن ينعم أحد بأكثر ممّا ينعم به غيره»، لذلك لا بدّ وأن تتساوى المخلوقات في ما بينها دون ما تبعيّة أو خضوع، إلّا أن تكون هناك وصاية إلهيّة وإرادة الخالق، وهذا ما لا نراه نحن في البشر المتربّعين على سلطان الشهوة السلطوية، وأكّد على حقّ الناس في الدفاع عن حرّيّتهم وملكيّتهم ومواجهة الاحتلال والعدوان.

وكذلك جاءت كتابات «جان جاك روسو» في كتابه «**العقد الاجتماعي**» حول الدفاع عن حقّ الناس والمجتمع في عدم التنازل عن حقوقهم، ورأى أن تنازُل «الإنسان عن حريّته يعني تنزّلًا عن صفة الإنسان فيه، وتنزّلًا عن الحقوق الإنسانيّة، وعن واجباتها أيضًا، ولا تعويض يمكن لمن يتنزّل عن كل شيء، وتنزّل كهذا يناقض طبيعة الإنسان،

ونزع كل حريّة من إرادة الإنسان هو نزع كل أدب من أعماله»، وأطلق مبدأ الثورة على الظلم والعدوان ما أشعل الثورة الفرنسيّة. وتضّمن كتابه قواعد سلوكيّة للدولة وسلطاتها تجاه الشعب والمواطنين، وهي تعبير عن أن الديمقراطيّة الحقيقيّة ليست إخضاعًا للناس، إنما هي توافق واتّفاق ومراعاة مصالح الدولة والأمة والشعب والحفاظ على كينونة الوطن والدفاع عن الأرض، التي تحقّق خير المجتمع وتضمن حرّيته، لذلك ترتقي السلطة في الدولة عندما تمارس واجب الدفاع عن أبنائها، وتسقط إذا ما أخذتهم إلى العبودية والاسترقاق.

وهناك الكثيرون من كَتب عن الديمقراطيّة والدولة أمثال «يورغن هابرماس» (Jürgen Habermas)، و«ديفيد هِلد» (David Held)، و«ألكسيس دو توكفيل» (Alexis de Tocqueville)، و«روبرت دال» (Robert Dahl)، وآخرون، الذين حضّوا على ممارستها في نطاق الحرّيّة من العبودية، والدفاع عن الإنسان والوطن، إذ إنّه لم تعد كل هذه النظريّات موضع تفاعل واهتمام حكّام الدول في إنتاج علاقة راقية بين العقل والفكر والقلب والروح والنسيج الاجتماعي مع الدولة وأهداف الفعل السياسي، إنما أصبحنا في جغرافيا سياسيّة لكوكب مختلّ يسعى إلى الاحتلال ونسف المبادئ.

واليوم يتطابق الدستور اللبناني في حفظ الأرض والإنسان مع هذه التشريعات السماويّة والأرضيّة، من خلال احترام الإنسان بقيمته الإنسانيّة وحريّته والدفاع عن أرضه، فأوجب لأجلها عمل كافّة مؤسّسات الدولة، على رأسها رئاسة الجمهورية، يتعاون معه مختلف الرؤساء والوزراء والنواب والمؤسّسات الإدارية، والمؤسّسات العسكرية والأمنية وغيرها، في الدفاع عن الأرض والعرض والجغرافيا والتاريخ والحريّات الفردية والتضامن الاجتماعي وعدم التفرقة بين المناطق، وعدم التمييز الطائفي باستثناء ثغرات موضعيّة تأكل الديمقراطيّة وتشرب عليها أنخاب الزوال، لا سيّما بوجود بعض من راهن على زوال البلد ومؤسّساته، فإن أهمّ ما ينصّ عليه الدستور

اللبناني أن «لبنان» هو «دولة مستقلّة ذات وحدة لا تتجزّأ» (الدستور اللبناني، المادة 1)، ثم اكتمل البيان الدستوري بأنّه «جمهورية ديمقراطية برلمانية» (مقدمة الدستور اللبناني، البند ج)، لها من الدلالات القِيَميّة ما ينظّم الحياة السياسيّة والاجتماعية والفكريّة والعقائديّة والإعلامية، وغيرها من مفاعيل الحياة الديمقراطيّة الموجبة في الدستور.

كذلك الأمر، فإن الدستور اللبناني ذهب بعيدًا في حاكميّة الشعب وإرادته واختياره السلطة الحاكمة والمراقبة الفاعلة، فقد عبّر عن هذه المسالة بأن «الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة» (مقدمة الدستور اللبناني، البند د)، وقد حرص الدستور على الحفاظ على أرض الوطن، فمنع على كل من تسوّل له نفسه بالتنازل عن شبر من الأرض أو الانغماس بتحالفات يخسر لبنان أرضه وعمرانه وكيانه وأبناءه، إذ أقرّ بحزم أنه «لا يجوز التخلّي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه» (الدستور اللبناني، المادة 2)، بل أوجب الدفاع بكل الوسائل المتاحة لتحرير الأرض وبناء الإنسان وحفظ الإنسانية بمختلف أبعادها الفكرية والثقافيّة والعلميّة والدينيّة فنصّ في المادة (7) منه، بوجوب الوحدة والحماية والمساواة بالحقوق والواجبات، إذ إن «كل اللبنانيّين سواء لدى القانون، وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية، ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم»، وهو عمل مشترك لمختلف أبنائه، يتحمّلون المسؤولية الوطنيّة والإنسانيّة والدينيّة والأخلاقيّة تجاه وطنهم لبنان!.

وعلى الرغم من التعدّد الديني والطائف والمذهبي والاختلاف الثقافي فإن ذلك لا يبرّر التفاضل بين أبناء الوطن، وهذا ما أكّد عليه الدستور، ومنع التمييز وفرض المساواة، إذ إن «لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل» (مقدمة الدستور اللبناني، البند ج).

لقد أناط الدستور حماية الوطن والسهر على أمنه برئيس الجمهورية، فإن «رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه وفقًا لأحكام الدستور» (الدستور اللبناني، المادة 49)، يعاونه كل أبناء الوطن والرؤساء والمؤسّسات، وكذلك أقرّت «**وثيقة الوفاق الوطني**» (**اتفاق الطائف**) وهي جزء لا يتجزّأ من الدستور، وأكّدت على «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي»، من خلال «اتّخاذ كافّة الإجراءات اللازمة لتحرير جميع الأراضي اللبنانيّة من الاحتلال الإسرائيلي وبسط سيادة الدولة على جميع أراضيها ونشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًّا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب اللبناني لتأمين الانسحاب الإسرائيلي ولإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود».

بناء على ما تقدّم من أصول الديمقراطيّة، وحفظ الوطن وسيادته، وحماية المواطن وممتلكاته، والسهر على أمن البلاد والعباد وأرزاقهم ومؤسساتهم ومنازلهم، فإن الدعوة قائمة إلى كل اللبنانيّين، بجميع انتماءاتهم وعقائدهم وميولهم ومناطقهم، لحفظ لبنان من براثن العدوّ الإسرائيلي وأسياده وأدواته، لكي لا نصبح على وطن مفقودة الرحمة فيه والمواطنة، وخارج معادلات الوجود الإنساني على بقعة جغرافية متعدّدة الانقسامات القاتلة، فنخسر أنفسنا ونخسر الوطن بما فيه ومن فيه!!!!

صدر عن

دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

الذّكاءُ العاطفي

سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف تُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

EUROPUB Publishing Company LTD, UK

CheckInCertificate

CERTIFICATE
OF ACHIEVEMENT

THIS CERTIFICATE IS PROUDLY PRESENTED TO

Seda Al-Oulum

(2959-9423),

indexed in the Europub database, recognizing an Europub Impact Factor of 0.54 (A3

(EPIF: 0.54 (A3) for the year **2024.**

This certificate is issued under the cover of EuroPub Publishing Company, Ltd., UK.

Euro Code: 1236060306 **Issue on:** 2026-02-09

Journal link: https://sadaloulum.com/

Please check it as online with Euro Code: https://cms.europub.co.uk/qr_check

VALID

SIGNATURE

Database: http://europub.co.uk/

INTERNATIONAL Scientific Indexing

Certificate

Fresh Ideas for Growing your Citations

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI).

The Journal has Impact Factor Value of **1.198** for the year **2025-2026**.

URL: https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959